

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

إشكاليات قانونية وعملية تستوجب تعديل قانون أسواق المال قبل خصخصة البورصة.. وتوقعات بإنجاز الخصخصة خلال 2014

رجحت مصادر قانونية ان يستمر تأجيل ملف خصخصة البورصة الكويتية الى عام 2014 على أقل تقدير، نظرا لصعوبة تنفيذ عملية الخصخصة خلال العام الحالي، لافتة السى ان الإشكاليات القانونية تتمثل في الآتي:

● عدم تحديث القانون بوضعه الحالي الجهة المنوط بها إنشاء الشركة التي ستتولى إدارة السوق وهي الشركة التي ستكون نتاج عملية

المصادر الى ان السيناريو الأقرب في ظل المقترحات المتعددة حول مصير ملف الخصخصة هو تحويل الأمر الى أروقة مجلس الأمة لإعادة صياغة بعض مواد القانون.

● عدم تحديث القانون بوضعه الحالي الجهة المنوط بها إنشاء الشركة التي ستتولى إدارة السوق وهي الشركة التي ستكون نتاج عملية

التخصيص. ● عدم قدرة هيئة أسواق المال على تأسيس الشركة لأن القانون يحظر عليها القيام بأي عمل تجاري. ولفتت المصادر الى ان هناك إشكالية عملية تعرق إنجاز ملف الخصخصة دون تعديل القانون، وهي تتمثل في أن الشركة الجديدة ستؤسس بنصف رأسمالها نظرا لأن آلية توزيع الأسهم وفق القانون الحالي تنص على طرح 50%

للاكتتاب بين الشركات المدرجة من خلال تقسيم هذه النسبة الى 10 شرائح، كل شريحة منها عبارة عن 5% تطرح من خلال مزاد تتم ترسيته على من يقدم أعلى سعر من الشركات المدرجة المتنافسة، اما الـ 50% الأخرى فستطرح للمواطنين للاكتتاب فيها وللمواطنين لأن هذه القيمة ستتمثل رأسمال الشركة. واستبعدت المصادر ان تترتب أي آثار قانونية على عملية تقييم أصول البورصة بعد تعديل مواد القانون.

● شريف حمدي

التجارة تبحت عن مخرج لتفادي اصطدام مواد قانون حماية المستهلك المحلي بـ «الخليجي» مع اقتراب صدورهما

تبحت وزارة التجارة والصناعة حاليا عن مخرج لتفادي اصطدام قانون حماية المستهلك المحلي بالقانون الموحد الخليجي لحماية المستهلك، خاصة مع اقتراب الفترة الزمنية لصدور القانونين. مصادر في الوزارة كشفت لـ «الأنباء» عن اجتماع من المقرر أن يعقد اليوم الأحد لمؤولي مجلس التعاون الخليجي لاستكمال المناقشات بشأن القانون الموحد الخليجي لحماية المستهلك الذي من المتوقع الانتهاء من إقراره خلال يونيو المقبل على أبعد تقدير. ونكرت المصادر أن «التجارة» من المرجح أن تسعى لتأجيل قانون حماية المستهلك الكويتي لحين إقرار القانون الخليجي الموحد وذلك لدراسة القانونين بشكل جيد حتى لا يكون هناك تعارض في موادهما. لكن حسب قول المصادر فإنه في حال وجد تعارض في بعض المواد فسيتمل بالقانون الخليجي الذي ستكون له الأولوية في التطبيق. ومن الأهمية بكان أخذ رأي الجهات المتخصصة والفنية بالوزارة في القانون المحلي حتى يخرج الى النور بشكل جيد من جميع النواحي. وفي سؤال وجهته «الأنباء» لقيادي في الوزارة عن الجدوى من إصدار قانون محلي لن يعمل به مستقبلا في حال صدور قانون خليجي

ملزم تنفيذه في الكويت، أفاد بأن من سيادة الدولة ان يكون لها قانون خاص بها مشيرا الى انه في الاصل يفترض ان تتفق أهداف القانون المحلي مع أهداف القانون الخليجي لأن مجلس التعاون مظلة عامة. وأشارت المصادر الى أن القانون الخليجي الموحد لدول المجلس ستكون له انعكاسات ايجابية على المستهلك والاقتصاد الكويتي لكونه أعم وأشمل من القانون الكويتي خاصة في بعض الدول الخليجية سبقتنا في بعض الامور وأن القانون الخليجي يتطرق لجميع التزامات أو حقوق المستهلك في أداء خدمة أو شراء سلعة ويركز على أمور رئيسية في حال وجود عيب في السلعة أو خلل وعن التزامات التاجر تجاه مثل هذه الامور كما يركز على الاعلانات الخاصة الوهمية غير الحقيقية والغش التجاري وأداء الخدمة. ولفتت المصادر الى ان طريقة آلية التنفيذ تركت لكل دولة بشرط الا تتعارض مع القانون الخليجي الموحد. ونكرت المصادر أن القانون الخليجي لحماية المستهلك سيعرض على وزراء التجارة لدول المجلس لتدوين مقترحاتهم على أن يعود مشروع القانون الى اللجنة الفنية المختصة بالمجلس لدراسة القانون جيدا وفي حال اتفاق الوزراء يتم رفعه

الى قادة دول المجلس لإقراره. وقالت المصادر ان قانون حماية المستهلك الخليجي يحوي 30 مادة تقريبا وقد تطرق الى تنظيم الكفالة والوكالة وعمليات البيع والشراء. وأفادت المصادر بأن الكويت تتعامل في نطاق ما يخص التاجر والوكيل فقط بخلاف بعض دول الخليج التي تتعامل مع الموزع والبائع والمستورد والمورد والمصنع، مشيرين الى ان الكويت سوف تستفيد من هذا القانون الخليجي لكونه شاملا في عمليات الرقابة. من جهة أخرى أفادت المصادر بأن بعض الجهات الحكومية في الكويت كديوان الخدمة المدنية ووزارتي «العدل» و«المالية» كانت لها بعض الملاحظات على بعض بنود مشروع قانون حماية المستهلك المحلي كقيام وزير التجارة والصناعة بتحديد مكافآت عضوية اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وأنه يفترض ان يكون تحديد المكافآت بقرار من قبل مجلس الوزراء وانه لا حاجة لإنشاء هيئة جديدة لحماية المستهلك ولما يترتب من ذلك من أعباء مالية على الدولة وأن تكون الميزانية المالية للجنة الوطنية لحماية المستهلك ضمن ميزانية وزارة التجارة والصناعة.

● عاطف رمضان

«حيات للاتصالات» توقع عقداً مع «هاواي» بقيمة مليوني دولار عبر شركة في البحرين مملوكة لها بنسبة 70%

قال نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة حيات للاتصالات طارق الكندري: إن شركة حيات للاتصالات ذ.م.م. (مملكة البحرين) والمملوكة بنسبة 70% منها قد وقعت مع شركة هاواي عقدا تقوم بموجبه بتنفيذ أعمال تركيب مواقع اتصالات عائدة لإحدى شركات الاتصالات في مملكة البحرين. وأضاف أن مدة هذا العقد هي سنة واحدة وبقيمة إجمالية قدرها 2 مليون دولار، علما بأنه لا يمكن تحديد الأثر المالي لهذا العقد على نتائج الشركة المالية قبل الانتهاء من تنفيذه.

5 أسباب واقعية وراءها

تخمة السيولة أصبحت «قنبلة موقوتة»

في ميزانيات البنوك المحلية

مازالت البنوك المحلية تعاني من مشكلة التخمة في سيولتها المالية التي تخطي حجمها 12 مليار دينار - وفق آخر أرقام لبنك الكويت المركزي - مؤكدا عليها محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل في تصريحه الأخير بأن البنوك تتمتع بفوائض سسيولة تزيد على متطلبات الحدود الدنيا لنسبة السيولة القانونية المحددة بموجب تعليمات «المركزي» وقدرها 18٪ حيث بلغت هذه النسبة في نهاية ديسمبر 2012 نحو 27٪، معللا ارتفاع النسبة لاستجابة البنوك لسياسة «المركزي» التي يفرضها على البنوك في إطار أسلوب الرقابة التحوطية وبما يتماشى مع تطورات الرقابة المصرفية الدولية، حيث يتم توظيف جزء منها في ودائع وسندات لدى البنك المركزي، وجزء آخر لدى البنوك الأجنبية، والباقي لا يجد السبيل لتوظيفه، أو لا يجد من يقترضه، ومن هنا جاءت مطالبات مصرفية عبر تصريحات خاصة لـ «الأنباء» بضرورة تحفيز القطاع الخاص، وطرح مشاريع حكومية لتصرف هذه السيولة المتراكمة حتى لا تنفجر تلك القنبلة الموقوتة في قطاع المصارف في أي وقت دون وجود أي رؤية محددة وآلية لتصرف تلك السيولة ليستفيد منها قطاعي المصارف والقطاع الخاص ومن ثم يعود على الكويت بالنفع العام بعد أن تدور عجلة التنمية في البلاد متأثرة بعملية ضخ الأموال في المشروعات التنموية.

فقسي البداية، قال عضو مجلس إدارة بنك الكويت الدولي جاسم زينل: ان تخمة السيولة والأصول السائلة باتت تشكل عبئا على ميزانيات البنوك في ظل صعوبة البيئة التشغيلية، والتحديات التي يواجهها القطاع الخاص، وضعف الإنفاق الرأسمالي، مبينا ان الحل يكمن في سرعة طرح المشاريع الحكومية التنموية ولكن بشكل جدي لتوظيف الأموال، محذرا في الوقت ذاته من استفحال الأمر إلى حد يصعب السيطرة عليه.

وبالتوازي مع ذلك الرأي قال الخبير المصرفي علي المديهم ان بعض البنوك المحلية لجأت مؤخرا إلى زيادة إقراض الأفراد ضمن آلياتها

المبحث عن فرص لتوظيف السيولة المتراكمة، وذلك بهدف تعويض ضعف النمو الائتماني في بقية القطاعات، الأمر الذي سيخلق أزمة جديدة في القروض الاستهلاكية والمقسطة، على غرار أزمة المواطنين المتعثرين، مطالبا بضرورة التحرك الحكومي، تفاديا لانفجار تلك القنبلة الموقوتة، ومما سبق أكدت أوساط مصرفية على وجود جملة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تخمة السيولة لدى البنوك وهي:

1 - تدهور أوضاع شركات القطاع الخاص بشكل عام، وشركات الاستثمار والعقار بشكل خاص منذ الأزمة المالية في 2008 وعدم قدرتها على تقديم الضمانات الكافية للبنوك.

2 - توجه العديد من المستثمرين إلى اللجوء للودائع المصرفية كملاذ آمن لآموالهم بدلا من الدخول في مشاريع قد تتوقف.

3 - التصريحات الحكومية التي أصبحت دون جدوى والبيروقراطية وطول الفترة الزمنية التي تتخذ للموافقة على أي مشروع وابتعاد العديد من المسؤولين عن الموافقة خوفا من المساءلة حول ما سيتم إنفاقه بالمشروع.

4 - عدم وجود آليات محددة وبرامج زمنية لتنفيذ أي مشروع بالدولة، الأمر الذي انعكس بالسلب على جذب أي استثمار أجنبي للبلاد خاصة في ظل عدم وجود أي محفزات للمستثمرين الأجانب.

5 - الضغط الذي يمارسه المركزي على البنوك المحلية لتجنب مخصصات إضافية أمام القروض التي تقترب من التعثر، إضافة إلى إطلاقه حزمة من التعميمات والقرارات خلال العامين الماضيين.

تلك هي الأسباب الرئيسية وراء قنبلة تخمة السيولة الموقوتة في قطاع البنوك، لذا شددت مصادر مصرفية على ضرورة تخفيف حدتها خاصة بعد ان قامت بعض البنوك برفض ودائع جديدة من العملاء، بطريقة غير مباشرة، وهو الأمر الذي يرجع إلى عدم قدرتها على توظيف السيولة الناتجة عن هذه الودائع، بسبب ضعف النمو الشديد لسوق الائتمان منذ بداية الأزمة المالية.

● محمود فاروق

أنشئ وديعتك الإلكترونية



وَدَاعُ بَيْتِكَ
نِعْمٌ - رَيْحَةٌ - أَمَانٌ

إن إنشاء ودائعنا الإستثمارية غاية في السهولة، فهي متاحة عبر أي من القنوات الإلكترونية التالية:

- خدمة "التمويل أون لاين"
- خدمة "ألو بيتك" الهاتفية 1803333
- أجهزة السحب الآلي الخاصة بـ "بيتك"

خدمات متكاملة
تحقق
طموحاتك

kfh.com 180 3333

الوديعة المستمرة | وديعة السدرة | وديعة الثلاثية | وديعة الكوش | الوديعة الخجاسية

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

